

هل من مزيد ﴿ [سورة ق : ٣٠] فليس يومئذ قول منه لجهنم ، ولا قول من جهنم وإنما هي عبارة عن سعتها(١٤) .

وقد ناقش ابن قتيبة هؤلاء وعقب على موقفهم ، وتكشف مناقشته عن حقيقة أساسية يؤمن بها في موضوع المجاز ، فهو يرى أن اللغة بعامة تشتمل على المجاز ، ذلك أمر يتبينه كل من عرفها ، وخبر أساليبها ، وهو يتفق مع القائلين بوقوع المجاز في القول بأن يقال : قال الحائط فمال ، وقالت الناقة ، وقال البعير فالمعنى في ذلك كله على المجاز ، أما لفظ « الكلام » وما اشتق منه فلا يستعمل في مثل هذا المعنى ، لأن الذي يعقل منه هو النطق حقيقة اللهم إلا في حالة واحدة يكون استخدامه فيها مجازيا . كأن يرى الانسان في جماد ، أو غيره مما لا حياة فيه ، عظة وعبرة ، فيقول عنه حينئذ : تكلم ، أو نطق ، بمعنى دلالة الحال . ومن ذلك قول أبي العتاهية :

وعظمتك أجدات صُمتت ونعتك ألسنة خُفت
وتكلمت عن أوجهه تبلى وعن صور سبت
وأرتك قبرك في القبور وأنت حي لم تمت
ومنه أيضا قول الله تعالى : ﴿ أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا به يشركون ﴾ [الروم : ٣٥] أى أنزلنا عليهم برهانا يستدلون به فهو يدلهم . (١٥) .

ويدعم ابن قتيبة رأيه السابق في وجود المجاز في اللغة بذكر قاعدة عامة توصل إليها ، وهي أن الأفعال التي تستخدم استخداما مجازيا لا تأتي منها المصادر ، ولا تؤكد بال تكرار ، فيقال مثلا : أراد الحائط أن يسقط ، ولا يقال : أراد الحائط أن يسقط ارادة شديدة ، كذلك يقال : قالت الشجرة فمالت ، ولا يقال : قالت الشجرة فمالت قولاً شديداً . أما الأفعال المستخدمة في معانيها الحقيقية فإن المصادر تأتي منها ، كما تؤكد بال تكرار وذلك ينفي عنها المجاز ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] . فوجود المصدر يؤكد أن الفعل (كلم) مستخدم بمعناه الحقيقي ، وقوله أيضا : ﴿ إنما قولنا

(١٤) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٠٦ - ١٠٨ .

(١٥) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٠٩ - ١١٠ .